برعاية سمو الأمير وحضور مدير عام صندوق النقد الدولي

الكويت تستضيف مؤتمر «التمويل الإسلامي» 11 الجاري

أعلن بنك الكويت المركزي استضافة الكويت تحت رعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي الذي ينظمه «المركزي» وصندوق النقد الدولي في 11 نوفمبر الجاري.

وقال محافظ البنك د.محمد الهاشل: إن المؤتمر سيحظى بحضور دولي رفيع المستوى من صناع القرار تتقدمه المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد وكبار موظفي وخبراء الصندوق في العالم وعدد من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ونوابهم وممثليهم في العديد من الدول.

وأضاف الهاشل أنه يشارك في المؤتمر مركز صندوق النقد الدولي للتمويل والاقتصاد في الشرق الأوسط، في حين تشارك (تومسون رويترز) كشريك استراتيجي للمعرفة، مشيرا إلى أن قائمة الحضور تشمل أيضا حضورا كبيرا لممثلي المؤسسات الاقتصادية العالمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إضافة إلى خبراء وفعاليات اقتصادية وأكاديمية مهمة.

وذكر أن المؤتمر سيناقش العديد من المحاور في مجال التمويل الإسلامي.

د. محمد الهاشل

كريستين لاغارد

الهاشل: المؤتمر يناقش تطور التمويل الإسلامي وربط أغراضه بالاقتصاد الحقيقي

وبين أن مثل هذه النظرة للتطلعات المستقبلية لصناعة التمويل الإسلامي التي برزت بشكل خاص في أعقاب الأزمة المالية العالمية دفعت بالعديد من الدول لتعزيز إمكانياتها لاستقطاب وتطوير صناعة التمويل الإسلامي لديها.

وأضاف أنها أيضا دفعت الدول إلى السعي لعمل بنية تحتية متكاملة لها من خلال العمل بشكل مكثف على تطوير أنظمتها وقوانينها لاستقطاب البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية للعمل في أسواقها.

وقال الهاشل: إن من المحاور الأخرى التي سيناقشها المؤتمر موضوع الشمول المالي في مجال الخدمات المالية الإسلامية من خلال مناقشة سبل دعم التمويل المقدم لكل من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة الحجم وفي إطار أهمية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

تنظيم تشريعي

وأفاد الهاشل بأن المؤتمر سيناقش موضوع الصكوك الإسلامية ووسائل التمويل الأخرى طويلة الأجل بما يعزز الموارد المالية للبنوك الإسلامية التي يمكن توجيهها لتمويل مشاريع البنية التحتية بالاضافة إلى المشاريع الاستثمارية وتعزيز التنمية المستدامة.

وذكر أن من المحاور المهمة التي سيناقشها المؤتمر في إطار التطورات التي تشهدها صناعة التمويل الإسلامي المحور الذي يشكل الركيزة الأساسية في العمل المصرفي الإسلامي وهو توفير التنظيم التشريعي والرقابي اللازم الذي يميز هذه الصناعة عن النظام التمويلي التقليدي.

وأضاف أنه في هذا الشأن سيركز المؤتمر على مناقشة تعزيز الأطر الرقابية في سياسات التحوط الكلي ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي آخذا بالاعتبار تزايد اندماج الصناعة المالية الإسلامية في النظام المالي العالمي واتساع انكشافها عبر الحدود في ضوء تدويل الأسواق المالية والتشابك الكبير بينها.

وأعرب الهاشل عن تطلعاته أن يحقق المؤتمر أهدافه بما يساهم في إثراء الحوار حول مجموعة القضايا التي ستتم مناقشتها تمهيدا للوصول إلى مقترحات وتوصيات فعالة تساعد في دعم وتطوير صناعة التمويل الإسلامي.

رعاية كريمة

أعرب الهاشل عن الشكر لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، على تفضله برعاية ودعم أعمال المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي لافتا إلى أن هذه الرعاية الكريمة تأتي استمرارا للنهج الذي تبنته الكويت في تطوير الصناعة المالية الإسلامية منذ سبعينيات القرن الماضي.

وقال الهاشل: إن الكويت كانت من الدول الرائدة التي احتضنت العمل المصرفي الإسلامي، وتبنت تطويره من خلال إنشاء المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمساهمة في تأسيس هذه المؤسسات في الكويت ودول المنطقة والعالم.

وذكر أن الكويت ساهمت في تطوير نظم الرقابة الشرعية والمحاسبية التي شكلت الأسس والقواعد المعرفية لصناعة التمويل الإسلامي ووفرت لها عوامل دعم قوية لمواكبة التطور الهائل في النظم المالية.

أول مؤتمر عالمي لصندوق النقد حول صناعة التمويل الإسلامي

يعتبر المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي هو المؤتمر الأول الذي يقيمه صندوق النقد الدولي لهذا الغرض خارج مقره، ويتعاون فيه مع بنك الكويت المركزي، وهي سابقة تأتي تقديرا لجهود الكويت في هذا المجال وللخبرة والمعرفة الكبيرة التي يمتلكها بنك الكويت المركزي في مجال التمويل الإسلامي.

ومن المتوقع أن يستقطب المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي في الكويت حضورا كبيرا من الشخصيات البارزة في صناعة القرار والخبراء والشخصيات الاقتصادية حول العالم حيث تشمل قائمة الحضور وزراء مالية ومحافظين ونواب محافظين بنوك مركزية ومسؤولين رفيعي المستوى في دول ومنظمات دولية وإقليمية.

إعادة ترتيب شروط التعاقد للتمويل القائم

«بيتك»: هيكلة خدمتين جديدتين للعملاء

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن هيكلة خدمتين جديدتين للعملاء تتعلقان بإعادة ترتيب شروط التعاقد للتمويل القائم وسداد مديونيات البنوك الخارجية، بما يؤكد الحرص الكبير على خدمة العملاء بأفضل مستويات الجودة، والالتزام بالقرارات والتوصيات الصادرة عن الجهات الرقابية، في اطار من الشفافية والاجراءات الواضحة التي تحفظ حقوق العملاء والبنك، وتمكن الموظفين من تقديم الخدمة بكفاءة وتميز.

وتهدف هذه الخدمة الى تلبية احتياجات العملاء الراغبين في سداد المديونية الحالية القائمة والحصول على تمويل جديد، وتنطبق الشروط على العملاء المحولة رواتبهم على «بيتك» وغير المحولة رواتبهم، من المواطنين والوافدين، الا انه من الشروط الاساسية للحصول على الخدمة التي يتم تقديمها في جميع فروع «بيتك»، انتهاء العميل من سداد نسبة 30٪ من عدد أقساط الدين الحالي، وعدم وجود متأخرات، ودفع الأقساط وفق تاريخ استحقاقها، وايضا أن يكون نوع التمويل الجديد بذات نوع التمويل للدين الحالي (استهلاكي/ استهلاكي) أو (مقسط/ مقسط)، مع عدم الاعتداد بالسداد المبكر.

وتشمل الخدمة الجديدة جميع المنتجات، فعلى سبيل المثال: شراء المنازل الخاصة، المواد والأعمال الإنشائية، السيارات، والقوارب والمعدات البحرية، أي انها تغطي جميع المنتجات الاستهلاكية والمقسطة.

وتتعلق الخدمة الثانية بسداد مديونيات العملاء لدى البنوك الأخرى وتستهدف تلبية احتياجات العملاء الراغبين في سداد المديونية الحالية القائمة لدى بنوك أخرى للحصول على تمويل جديد من «بيتك» لفترات تمويلية جديدة، وتقدم للعملاء بنفس الشروط السابق ذكرها.

ويشمل الغرض من التمويل مجموعة متنوعة من المنتجات مثل السيارات التجارية الجديدة والمستعملة، والقوارب والمعدات البحرية، والخدمات الطبية والتعليمية، والأثاث والأجهزة الإلكترونية، بالإضافة الى كل المواد الإنشائية التي تعد جزءا من أعمال البناء والتشييد للسكن الخاص، والأعمال الإنشائية المختلفة «أعمال الهيكل الأسود، أعمال الترميم، التمديدات الصحية، مواد البناء والترميم وغيرها» لمختلف انواع العقارات، وللعميل الحق في الحصول على تمويل وفق الحدود القصوى للتمويل الاستهلاكي والمقسط.

وتأتي هيكلة الخدمتين الجديدتين لخدمة عملاء «بيتك» من خلال فروعه المنتشرة في كل المناطق، وفق الضوابط والتعليمات الرقابية، وبما يساهم في دفع حركة الاقتصاد الوطني وتخفيف الضغوط على العملاء وإنعاش المبيعات في السوق، كما يستهدف «بيتك» أيضا تقديم أفضل الخدمات التمويلية لعملائه بأعلى معايير الشفافية والوضوح.

الاتفاقية مناصفة بين الشركتين.. والأحدث بمنطقة الخليج

«التجارية العقارية» و«الكويتية للمنتزهات» تستثمران بجزيرة «دلمونيا» في البحرين

عبدالفتاح معرفي وإبراهيم الغانم ومحمد خليل السيد اثناء توقيع العقد

كشف رئيس مجلس ادارة الشركة التجارية العقارية عبدالفتاح معرفي، ونائب رئيس مجلس الادارة الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمنتزهات ابراهيم الغانم، عن توقيع الشركتين لاتفاقية شراء أرض في جزيرة دلمونيا بمملكة البحرين في 27 أغسطس الماضي مع شركة اثمار للتطوير العقاري الممثلة برئيسها التنفيذي محمد خليل السيد وذلك ليتم تطوير مشروع اسكاني متميز عليها.

وتعد هذه الاتفاقية أحدث المشاريع المشتركة بين الشركتين في منطقة الخليج، حيث تم توقيع الاتفاقية بالشراكة ومناصفة بين «الشركة التجارية للتطوير العقاري» في مملكة البحرين وهي احدى الشركات التابعة للشركة التجارية العقارية، والشركة الكويتية للمنتزهات.

ويتمثل الاستثمار في قطعة أرض متميزة على شاطئ جزيرة دلمونيا تطل على البحر مباشرة بمساحة اجمالية تبلغ 30,7 الف متر مربع وواجهة بحرية بطول 230 مترا، حيث سيتم تطويرها لمجمع سكني يحتوي على ڤلل وشقق فاخرة بإطلالة مباشرة على البحر، بالاضافة الى شقق مطلة على شلالات نهر الجزيرة الصناعي من الخلف، كما تطل الشقق الجانبية على البحر وحديقة ومنتزه «دلمونيا» من جهة الغرب حيث سيتم تطوير نحو 300 وحدة سكنية محاطة بمناظر طبيعية ومساحات خضراء.

كما أعرب كل من معرفي والغانم عن سعادتهما بالتوقيع على اتفاقية التطوير والتي تمثل البدء في مرحلة التصميم، حيث يعتبر الموقع المتميز وجودة التخطيط ونوعية البنية التحتية العوامل الرئيسية في جذب هذا الاستثمار، والتي تضيف قيمة بعيدة المدى للمطورين والراغبين في السكن على حد سواء، ومن المتوقع البدء في المشروع خلال عام 2016.

ومن الجدير بالذكر، أن مشروع دلمونيا يتمثل في جزيرة صناعية قبالة سواحل المحرق بمساحه 125 هيكتارا تم تطويرها من قبل شركة اثمار للتطوير وهو مشروع ذو استخدامات متعددة ومتنوعة منها السكني والفندقي ومراكز الترفيه ومناطق للتسوق ومرافق استشفاء صحية ومنتجعات ذات أجواء عصرية ويقع على مقربة من مطار البحرين الدولي وجزر أمواج وديار المحرق مع سهولة الوصول منها الى السعودية عن طريق جسر الملك فهد.

«أجيليتي» تفتتح منطقتين حرفيتين برعاية وزير التجارة

السلطان: «البيروقراطية» تعوق تنفيذ المشروعات المهمة

هديل الخطيب

افتتحت شركة أجيليتي للخدمات العقارية المنطقتين الحرفيتين الصناعيتين التابعتين للشركة في الصليبية والجهراء، أمس، تحت رعاية وحضور وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي، حيث تضم منطقة الصليبية 54 وحدة صناعية، فيما تضم المنطقة الحرفية في الجهراء 147 وحدة. وقد تم تجهيز المنطقتين بشبكات طرق وأرصفة وكهرباء وصرف صحي، وشبكة اتصالات حديثة وشبكة لمكافحة الحريق، كما توفر وحدات متعددة الأحجام مجهزة بميزانين ومرافق صحية.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي، طارق سلطان في تصريح صحافي على هامش الافتتاح: «إن المنطقتين الحرفيتين تبرزان اهتمام الدولة ورعايتها بقطاع الصناعة الحيوي».

وأشار الى أن الكويت تتطلب مثل هذا النوع من المشاريع المهمة التي تخدم القطاع الصناعي وتحديدا المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتا الى أن «أجيليتي» حرصت على توفير جميع الخدمات والبنى التحتية اللازمة لهذه المشاريع.

ولفت الى أن البيروقراطية الحكومية تعوق تنفيذ مثل تلك المشروعات المهمة، في الوقت الذي توفر فيه آلاف الفرص الوظيفية للمواطنين الكويتيين، مشيرا الى أن الفترة القادمة تتطلب مزيدا من هذه المشروعات الحيوية.

وبيّن أن المشروع الحربي بالصليبية سوف يخدم القطاع الغذائي على عكس المشروع الحرفي في الجهراء سوف يخدم القطاع الكيماوي وأعمال الحدادة والنجارة وغيرها.

وأضاف سلطان: «نحن يشرفنا أن نحظى بهذه الفرصة للعمل يدا بيد مع الجهات المعنية لتعزيز التوجه الوطني وتحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي من خلال توفير البنية التحتية اللازمة».

الوزير يوسف العلي وطارق السلطان خلال افتتاح المنطقتين الحرفيتين (محمد خلوصي)

مشروع «الصليبية» يخدم القطاع الغذائي.. ومشروع «الجهراء» مخصص للقطاع الكيماوي

ومن ناحيته، قال المدير العام في الهيئة العامة للصناعة بالوكالة محمد العجمي ان الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص أصبحت حاجة ملحة لأهميتها من ناحية ايجاد تمويل للمشروعات واختصار الوقت.

وأوضح أن الهيئة انتهت من مشروع قطعة 11 في صبحان وسوف تقوم بتوزيع اراضي الشدادية خلال عام تقريبا.

ولفت الى أن المعضلة الاساسية التي تواجهها الهيئة بأنها لا تستطيع أن تمول نفسها مما أعاق تنفيذ الكثير من المشروعات مشيدا بالمشروع الحرفي الذي تم افتتاحه واعتبره انجازا كبيرا ويساهم في توظيف عدد كبير في العمالة الوطنية.

كما عبر عن امتنانه بالجهود التي قام بها اتحاد الصناعات الكويتية من خلال المساهمة في توطين العمالة الوطنية في المصانع وتنظيم دورات تدريبية ومؤتمرات ومشروعات اخرى تشجع الشباب على الانخراط في العمل بالقطاع الصناعي، مؤكدا على أن هيئة الصناعة تدرس آلية رفع نسبة العمالة الوطنية في القطاع الصناعي.

وأوضح أن اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوف يكون لديهم حصة كبيرة في مشروع الوسيلة اضافة الى اتخاذنا قرار بتوفير 10٪ من مساحة مشروعات الهيئة للمبادرين لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مبينا أن منطقة الشدادية سوف يتم تخصيصها للصناعات الاستراتيجية.

وأضاف: «تسلمنا مساحة 50 كيلو في منطقة السالمي بتكلفة اجمالية تبلغ 960 مليون دينار وسوف نلجأ الى القطاع الخاص لتنفيذ وتمويل المشروع».

والجدير بالذكر أن القائمين على أعمال وإنشاء هذه المشاريع هم من الكوادر الوطنية المتخصصة ذوي خبرات عالية وبتطوير مستمر.

وقد وفرت الشركة وحدات حرفية وصناعية مصممة على أعلى المستويات في كلتا المنطقتين بأسعار تنافسية وذلك لخدمة قطاعات صناعية متعددة منها الحرفيون والصناعيون، وأصحاب الاختصاص، والقائمون على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف الحرفيات الجديدة التي طورتها أجيليتي للخدمات العقارية إلى دعم الصناعة الوطنية وتشجيع الشباب الكويتي على إطلاق مشاريع صغيرة إلى متوسطة وتطويرها وتوسيع القاعدة الانتاجية الصناعية الحرفية وسبق للشركة أن تطوعت نحو تشجيع الكوادر الوطنية في مشاريع حرفية صغيرة سابقة مماثلة في مجمع الفحيحيل الحرفي الصناعي والتي اعتبرت نواة أساسية للمشاريع الحالية بالتعاون المثمر مع الهيئة العامة للصناعة، علاوة على ذلك قامت الشركة بتهيئة البنية التحتية لمشاريع توسعية صناعية في المنطقة الجنوبية وذلك في منطقة ميناء عبدالله.

«أجيليتي» تستثمر في «بنى تحتية» بالقارة الأفريقية

من المقرر أن يتحدث نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي، طارق سلطان، في المنتدى العالمي الأفريقي للأعمال الذي سيعقد في دبي يومي 17 و18 نوفمبر بمشاركة أكثر من 20 شخصية أفريقية بينها رؤساء دول ووزراء ورؤساء مجالس إدارة شركات مرموقة، إضافة إلى مدراء مصارف وصناديق سيادية وقادة أعمال.

ويشارك سلطان في جلسة بعنوان «محركات الدفع الجديدة ـ المصانع المستقبلية لأفريقيا» مع كل من ماوينا تريبار، الرئيسة التنفيذية لمركز ترويج الاستثمار في غانا، وجاي آيرلاند، رئيس شركة جنرال إلكتريك أفريقيا التي يقع مقرها في كينيا.

وسوف تناقش الجلسة دور الشركات الأفريقية في قيادة الثورة الصناعية الابتكارية الجديدة وماهية الخطوات الفورية التي يجب اتخاذها لتعزيز ذلك.

وفي هذا الصدد، قال سلطان: «نحن نؤمن بأهمية تطوير المجتمعات لبناء اقتصادات قوية، وأجيليتي تقوم حاليا بالاستثمار في القارة الأفريقية من خلال تطوير بنى تحتية لوجيستية على مستوى عالمي لتعزيز القدرات اللوجيستية للقارة وتسهيل دخول الشركات العالمية إلى هذه السوق الواعدة». وأضاف سلطان: «أننا نتطلع إلى المنتدى العالمي الأفريقي للأعمال من أجل مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز الاقتصاد الأفريقي وطرح ما تعلمناه خلال تجربتنا الطويلة في القارة».

من جهته، قال مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي حمد بوعميم: «المنتدى سيشهد حوارا معمقا بين المسؤولين الأفارقة حول التوجهات الاقتصادية الاستراتيجية للقارة وخطط استقطاب الاستثمارات، كما سيتيح للحكومات مناقشة دورها في تحفيز النمو، بما في ذلك اتفاقات التجارة المشتركة وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتمويل وتطوير البنى التحتية وتعزيز مهارات اليد العاملة، فضلا عن السياسات الهادفة الى استقطاب التمويل الخارجي».

صادرات النفط الكويتي إلى اليابان تنخفض 38,6٪

كونا: تراجعت صادرات الكويت من النفط الخام الى اليابان في سبتمبر الماضي وللشهر الثاني على التوالي 38,6٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق ليبلغ حجمها 5,11 ملايين برميل بمعدل أو 170 الف برميل يوميا.

وقالت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير اولي ان الكويت وهي سادس اجمالي واردات اليابان من النفط الخام من الكويت التي تعتبر سادس اكبر مزود نفط لليابان قدمت 5,2٪ من اجمالي واردات اليابان من النفط الخام. وسجل اجمالي واردات اليابان من النفط الخام في سبتمبر الماضي اول انخفاض له منذ ثلاثة اشهر 2,3٪ على اساس سنوي ليصل الى 3,26 ملايين برميل يوميا.

وشكلت الشحنات من منطقة الشرق الاوسط نسبة 83,7٪ من اجمالي واردات اليابان متراجعة بنسبة 1٪ مقارنة بالعام الماضي.

ولا تزال السعودية اكبر مزود نفط لليابان حيث ارتفعت شحناتها لليابان 8,8٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل الى1,12 مليون برميل يوميا تليها الامارات التي بلغت شحناتها لليابان 822 ألف برميل يوميا متراجعة 1,6٪. واحتلت قطر المرتبة الثالثة حيث بلغت شحناتها لليابان 295 ألف برميل يوميا.